معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

علي محمد قراضة، عبد الملك محمد العفاري
قسم الإدارة والتخطيط التربوي-كلية التربية جامعة ذمار
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v5i4.493

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات: النوع، والتخصص، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمسحي لتحقيق أهدافها، وتم تطبيق استبيان ميداني على عينة الدراسة التي تكونت من (167) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: إن معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة مرتفعة بشكل عام بمتوسط حسابي بلغ (3.97)، وكما أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات: (النوع، التخصص، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

الكلمات المفتاحية: المعوقات، التنمية المستدامة، جامعة ذمار.

Obstacles of Thamar university's contribution to achieve sustainable development from the point of view of staff

Abstract

The study aimed to identify the obstacles to Thamar University's contribution to achieving sustainable development from the point of view of faculty members، and to reveal whether there are statistically significant differences due to the variables: gender، specialization، academic qualification، and years of experience. The study used the descriptive، analytical and survey approach to achieve its objectives. A field questionnaire was applied to the study sample، which consisted of (167) faculty members at the university، and the study reached several results، the most important of which are: The obstacles to the contribution of Thamar University to achieving sustainable development from the point of view of faculty members came to a high degree in general، with an arithmetic mean of 3.97))، and the results showed that there were no statistically significant differences between the average estimates of the study sample about the obstacles to Thamar University's contribution to achieving sustainable development due to the variables: (gender، specialization، academic qualification، years of experience).

Keywords: *obstacles، sustainable development، Thamar University.*

مقدمة:

تعد التنمية المستدامة هدفاً لشعوب العالم المختلفة، فالكل يسعى إلى تحقيقها بحسب قدراته وموارده وإمكانياته، وفي هذا الصدد برز التعليم بوصفه أداة لتفعيلها، كونه منصباً على العنصر البشري من حيث إمداده بالمعارف المختلفة، وتكوينه، وتدريبه، والرفع من مستوى الوعي لديه في المجالات جميعها وتأهيله للتحول نحو حياة مستدامة. (الزبني والحضيف، 2023، 45)

وتعد التنمية المستدامة واحدة من أبرز متطلبات الاستمرار في تحسين الرفاهية البشرية في حدود الموارد الطبيعية المتاحة، وقد تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة حيث عقدت العديد من المؤتمرات والملتقيات، وقدمت فيها التوصيات والمقترحات العديدة؛ لعل من أهمها توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 2012م، والذي أكد على تحديد أهداف التنمية المستدامة للفترة من 2016 حتى 2030م، والتي أعلن عنها فعلياً في الربع الأخير من 2015، والذي تبنت فيه العديد من الدول سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة، والتأكيد على أهمية تضمن هذه الأهداف في التعليم؛ بغرض غرسها في عقول الناشئة من أجل بناء جيل قادر على المحافظة على ديمومة واستمرارية المقدرات له وللأجيال التي تأتي من بعده (حجازي، 2017)

وتحاول المؤسسات أن تؤدى دوراً رائداً في ي تحقيق التنمية المستدامة، والجامعات من أهم هذه المؤسسات، حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تندرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة، هي: التعليم و إعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، إضافة إلى خدمة المجتمع، فالجامعة بيت الحكمة ومنهل الحضارة والرقي، وهى خلية إنتاج المعرفة وقيادة الرشد والتجديد والإبداع لعقل المجتمع ووجدانه، وهى أهم المعايير التي تشير إلى عصرية وتقدم المجتمع (العوضي، 2013، 21)

ولقد أصبحت الجامعات اليوم من خلال أهدافها ووظائفها الأساسية المتمثلة بالتعليم الأكاديمي والبحث العلمي وخدمة المجتمع أحد أهم العناصر الداخلة في بناء وتطور حضارة العصر الذي نعيش فيه، فهي قارة التنمية، وهي عقل الأمة وقلبها النابض الذي يغذيها بالعلماء، والقادة، والساسة والمفكرين، والقوى العاملة المدربة في مختلف المجالات الذين بدورهم يشكلون أداة الرقي والتقدم والازدهار. وتعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية التي يناط بها تحقيق التنمية المستدامة، لما تتمتع به من مقومات بشرية ومالية وهيكلية تستطيع بواسطتها تنمية رأس المال البشري، وإعداده للقيام بالبحوث العلمية وتشجيعه على الابتكار، وتزويد المجتمع بالإطارات المؤهلة تأهيلا علميا عاليا في مختلف المجالات والتخصصات اللازمة لتنمية المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال قيامها بوظائفها في التكوين والبحث العلمي وتفعيل علاقتها بالمحيط بشكل متوازن ومتكامل. (إبراهيمي، 2013، 83)، لذلك فالجامعة هي المؤسسة العلمية والأكاديمية التي تزود سوق العمل بالتخصصات والموارد البشرية لمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، فهي من وجهة نظر "تالكوت بارسونز" التنظيم الأم لكل التنظيمات الأخرى. كما يتوفر لدى الجامعات الكثير من التخصصات التي تستطيع عبرها تقديم العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فهي في الغالب مؤسسات مستقرة ومتعودة على التخطيط من أجل رؤى طويلة الأجل، فهي فضاءات مثالية للانطلاق في الممارسات المستدامة وتطوير المشاريع على نطاق واسع.

ومن الثغرات البارزة التي يشكو منها التعليم العالي في الدول العربية تقصيره في ميادين البحث بوجه عام وفي ميدان البحث الموجه نحو التنمية بوجه خاص وأن معظم الأبحاث في الدول العربية هي أكاديمية، بحثت من أجل الترقية العلمية وأن قليلا جدا منها موجه للمساهمة في وضع السياسات الاقتصادية والإنمائية للدولة وبالنظر إلى أنشطة خدمة المجتمع نجد أنها لا تتعارض بشكل من الأشكال مع مهمات الجامعة الرئيسية أي التعليم والبحث العلمي بل تكملها وتدعمها (الخطيب، 2008) ومازال البحث العلمي يتسم بافتقاده للخطط العلمية نتيجة لغياب خطط ومشروعات حكومية تنبثق منها التزامات بحثية، ومن ثم فهناك انفصام بين ما تريده الدول أو تنهض به مؤسساتها العاملة وبين ما تقوم به الجامعات من بحوث لها أغراض خاصة بها لا تلتقي بالضرورة مع أغراض التنمية وحاجات المجتمع (الكبيسي وقمبر، 2001) حيث ترى الجامعات أن المؤسسات الصناعية لا تثق كثيراً في الأبحاث الجامعية ولا تقتنع بفائدتها لمؤسساتهم في الوقت الذي يشعر رجال الأعمال في القطاعات الصناعية بأن الجامعات لا تهتم بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشاكل الإنتاج، وعلى الرغم من قناعة الجامعات بأهمية البحث العلمي في خدمة المجتمع ومما تحقق من تحسن كبير في نشاط البحث العلمي بالجامعات العربية، إلا أنه لا توجد استراتيجية فاعلة للبحث العلمي أو سياسة بحثية لربط جهود الجامعات في مجال البحث العلمي بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ولا يزال الأداء الحالي دون المستوى المطلوب بل لا يفي بالحد الأدنى من متطلبات البحث العلمي الناجح ولا تزال الدول العربية تستورد التقنية من الدول المتقدمة صناعياً .(كسناوي، 2001، 24)

وتجدر الإشارة، إلى أن التنمية في كثير من دول العالم الإسلامي تسير بخطى بطيئة ومفعولها محدود في الزمان والمكان، ولا تستطيع سد حتى الحاجات الأولية لشعوبها، ولاسيما من الطاقة والغذاء. كما أن العديد من المشكلات البيئية تزداد حدتها وخطورتها عندما تتزامن مع الظروف المناخية السيئة التي تعاني منها العديد تلك الدول، وكذلك مع كون بعض من تلك الدول قد تبنت من أجل تصنيعها نماذج تنموية أبانت

عن فشلها في الدول الصناعية منذ سنوات. وفضلاً عن ذلك، فإن تدهور البيئة يرتبط بصورة كبيرة بانتشار الفقر والأمية والجهل والذي ينتشر في عدد كبير من الدول الإسلامية، وكذلك بالنمو الديموجرافي، حيث تسجل أكبر نسب لنمو السكان في دول العالم الإسلامي.

وبالرغم من التطور العلمي والمعرفي الهائل الذي أحدثته الثورة المعلوماتية في كافة المجالات والقطاعات المجتمعية إلا أن هذا التطور لم تستفد منه غالبية المجتمعات نظراً للظروف والأحداث التي تشهدها منذ عقود مستمرة. (عليوي وآخرون، 2022، 224)، ومنها المجتمع اليمني الذي يعاني من أزمات جمة، منها: سياسية، واقتصادية، وتنموية، ناهيك عن شح الموارد والإمكانيات المادية مما انعكس سلبا على الدور التنموي للمؤسسات التعليمية خاصة الجامعات بما تمثله من رأس مال بشري تنموي وما تملكه من آليات وتقنيات للبحث العلمي تؤهلها لرسم السياسات العامة للمجتمع، والمساهمة في إعداد الخطط والاستراتيجيات الفاعلة في حل العديد من الازمات التي تواجه المجتمع، إلا أن الجامعات اليمنية عامة وجامعة ذمار خاصة يقع على عاتقها استثمار المعرفة الكامنة في عقول العاملين فيها كفئة قادرة على تقبل التغيير ومواكبة التطور، وهذا لن يتأتى إلا من خلال استثمار القدرات، وتوظيف الخبرات، وإنتاج المعارف الجديدة، والعمل على تبني أدوار إستراتيجية فاعلة بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في اليمن، وتهدف الدراسة إلى التعرف على معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

مشكلة الدراسة:

يعاني المجتمع اليمني من ظروف الحرب التي نتج عنها العديد من المشكلات أبرزها المشكلات الاقتصادية والتنموية، بالإضافة إلى شحة الموارد والإمكانيات المادية، ممّا يجعل الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة بالبلاد أمراً صعبا يتطلب بذل مزيد من الجهود في مختلف المؤسسات بوجه عام والجامعات على وجه الخصوص؛ مما يؤكد على ضرورة الاعتماد عليها وتفعيل وظائفها في حل هذه المشكلات بأقصى سرعة وبأقل التكاليف وذلك استجابة لتوجهات الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 2030م والتي ركزت على ضرورة الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة بالبلاد في كل محاورها.

وبناء على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

1. ما معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات: (النوع، التخصص، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة)؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- التعرف على معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- الكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات:(النوع، التخصص، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة).

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية النظرية: وتتمثل في:

- تتناول هذه الدراسة مفهوماً هاماً هو مفهوم التنمية المستدامة الذي يعتبر من أبرز الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم.
- قد تسهم الدراسة في إثراء موضوع التنمية المستدامة الذي يتسم بالندرة في المكتبة اليمنية.
- قد تفتح الدراسة المجال أمام الباحثين للقيام بدراسات مستقبلية مشابهة في الجوانب التي لم تتناولها هذه الدراسة.

الأهمية التطبيقية: وتتمثل في:

- ستسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم تغذية راجعة لقيادة جامعة ذمار للتعرف إلى أهم معوقات إسهام الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وتقييم الواقع الفعلي والعمل على وضع الحلول المناسبة للتغلب عليها والحد منها.
- يؤمل من هذه الدراسة أن تتوصل إلى توصيات ومقترحات تساعد القيادات والمسؤولين في جامعة ذمار لتقديم الدعم للجامعة والعمل على تطوير أدائها في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

حدود الدراسة: تتمثل في الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: التعرف إلى معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة (معوقات إدارية ومالية، ومعوقات أكاديمية، ومعوقات بحثية، ومعوقات مجتمعية).

الحدود المكانية: تقتصر على جامعة ذمار.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال العام 2023/2022م.

الحدود البشرية: وتتمثل في جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار.

المصطلحات الإجرائية للدراسة:

التنمية المستدامة: هي عملية مستمرة تسهم من خلالها جامعة ذمار في تلبية احتياجات المواطن اليمني في الوقت الحاضر والمستقبل.

معوقات تحقيق التنمية المستدامة: هي مجموعة من العوامل الإدارية والمالية والأكاديمية والبحثية والمجتمعية التي تحد من إسهام جامعة ذمار في تلبية احتياجات المواطن اليمني في الوقت الحاضر والمستقبل.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم التنمية المستدامة: لقد وردت عدة تعاريف للتنمية المستدامة، منها:

يعرفهاSterling،2004 ، (52) بأنها مجموعة من الخدمات والعمليات التي تنمي احتياجات المجتمع الآنية دون إلحاق الضرر في فرصة تلبية حاجات أجيال المستقبل. وهي قدرة الجيل الحالي على الاستغلال الامثل للموارد دون المساس بقدرة الأجيال القادمة لوصول إلى نفس الموارد. (clark)، et.al.،2007، 55 ، وهي العملية التنموية التي تدار بشكل يضمن الاستمرارية، والتغيير الإيجابي، والإبداع. Atikisson،2009، (24) ويعرفها Filho،2009، (9) بأنها الاستعمال المنتظم الطويل الأمد للثروات الطبيعية من أجل الحفاظ على ثروات الأجيال القادمة.

ويعرفها (Byrch et al، 2009، (2 بأنها هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بمقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الشاملة البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

وعرفت التنمية المستدامة على أنها "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم. Anne،2012، (83)

وهي عملية تطوير المجتمعات والأعمال الاقتصادية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. (محمد، 2015، 319)

وهي عملية مستمرة في مجال التنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية تسد احتياجات الإنسان الحالي دون المساس بحاجاته مستقبلاً. (الكرد، 2018، 5)

أهمية التنمية المستدامة:

تظهر أهمية التنمية المستدامة متمثّلة بما يأتي: Jared، (Marina) (2019،(2017)

1. توفير الاحتياجات الإنسانية الرئيسية: مثل المأوى، والطعام، والماء وذلك باستعمال الطاقة المتجددة والمُستدامة كبديل عن الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري.
2. المتطلبات الزراعية: استخدام طرق الزراعة المُستدامة مثل تقنية زرع البذور (البِذار) الفعّالة، وتقنية تناوب المحاصيل، حيث تساهم هذه التقنيات في تقليل تآكل التربة، والحفاظ على صحتها، وزيادة خصوبتها من الناحية الإنتاجية.
3. إدارة تقلُّب المناخ: تسعى منهجية التنمية المستدامة إلى الحد من استخدام مصادر الوقود الأحفوري، مثل: النفط، والغاز الطبيعي، والفحم فهي تؤثر على المناخ وتبعث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.
4. التوازن والاستقرار المالي: يمكن تحقيق الثبات المالي من ممارسات التنمية المستدامة، فتطوير تقنيات الطاقة المتجددة يمكنه خلق فرص عمل مستمرة كبديل عن الوظائف المقيَّدة بتكنولوجيا مصادر الوقود الأحفوري.
5. حماية التنوّع البيولوجي: ممارسات هذا النوع من التنمية الدائمة تشجع الاستثمار في موارد الطاقة المتجددة واستخدامها، فممارسات الزراعة العضوية التي لا تنبعث منها أيُّ غازات دفيئة في الغلاف الجوي تُحافظ على التنوّع النباتي، وتحدّ من تلوث الهواء.

أهداف التنمية المستدامة:

إن أهداف التنمية المستدامة هي خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة، فضلا عن ترابط الأهداف، وللتأكد من ألا يتخلف أحد عن الركب، فمن المهم تحقيق كل هدف من الأهداف بحلول عام 2030م، وحسب الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة الأمم المتحدة فإن أهداف التنمية المستدامة تتمثل في الآتي: (منظمة الأمم المتحدة، 2023)

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية ورفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ضمان حصول الجميع -بتكلفة ميسورة- على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة.
- إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود.
- تحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، واتخاذإجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر.

- وقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة.
- بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

معوقات إسهام الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة:

تتعدد المعوقات التي تحد من إسهام الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف وجهات نظر الباحثين، حيث يرى كل من (عربي وجاسم، 2021، 150) أن معوقات تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات تتمثل في: غياب الإستراتيجيات، والأمية المعلوماتية، والحواجز اللغوية، وقلة الكوادر البشرية المؤهلة، وضعف البنية التحتية، وعدم توافق مناهج التعليم الجامعي وسوق العمل، والتحدي التكنولوجي، وقلة إعداد المكتبات الجامعية المستفيدة من الثورة الرقمية، وهجرة الكفاءات المتخصصة، وغياب الوعي التنموي المستدام. ويرى (المخلفي، 2022، 218-224) أن معوقات إسهام البحوث التربوية التي تقدمها الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة تتمثل في:

معوقات أكاديمية: وتتمثل في ضعف تأهيل الباحثين، وضعف التجديد والابتكار في البحوث، وقلة الأبحاث المتصلة بالواقع وافتقادها للتجديد، وعدم توفر المكتبات والوسائل المساعدة للباحثين، وزيادة أعباء الأساتذة المشرفين على الباحثين.

معوقات إدارية: وتتمثل في تقليدية الإدارة وضعف الابتكار والتنسيق والتعاون بين الجامعات، وضعف فهرسة البحوث، وضعف التنسيق والتعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وعدم وجود قنوات اتصال وتواصل مباشرة مع المجتمع، وضعف اعتماد المؤسسات على نتائج البحوث التي تقدمها الجامعات.

معوقات اقتصادية: وتتمثل في ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحوث التي تقدمها الجامعات، وقلة الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي، وضعف تسويق نتائج البحوث التي تقدمها الجامعات نتيجة ضعف التواصل بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، وضعف رغبة المؤسسات الإنتاجية في دفع تكاليف المشروعات البحثية، وعدم وجود استثمارات اقتصادية لدعم الجامعات وما تقدمه من خدمات وبحوث.

معوقات اجتماعية: وتتمثل في ضعف تقدير مكانة البحث العلمي لدى أفراد المجتمع وضعف الوعي بأهميته، وجود بعض العادات والتقاليد المجتمعية الخاطئة التي تتعارض مع مفهوم البحث العلمي، والاعتماد في حل المشكلات المجتمعية على آليات اجتماعية بديلة كالمحسوبية والمحاباة، وضعف التواصل والتعاون بين مؤسسات المجتمع وبين الجامعات بما فيها مراكز البحوث العلمية.

في حين يرى (الخوالدة، 2016، 74-79) أن معوقات استدامة الجامعات في:

معوقات الإدارة الجامعية: وتتمثل في تمركز الإدارة لدى القيادات العليا بالجامعات، وعدم تفويض السلطة، وأسلوب الإدارة التقليدي، وعدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في القرارات، وضعف حرية الاختيار والتعيين للقادة في الكليات والأقسام، وغياب الرؤى والأهداف الاستراتيجية.

معوقات البحث العلمي: وتتمثل في هجرة العقول، وعدم توفر المناخ المناسب للبحث العلمي، وقلة الميزانية المخصصة لإنتاج البحوث المميزة، ونقص الإمكانات المادية من أجهزة معامل مختبرات، وضعف تشجيع وتمويل الباحثين.

معوقات المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم: وتتمثل في جمود طرق التدريس والاعتماد على طرق التدريس التقليدية، وتخلف المقررات والمناهج الجامعية وعدم مواكبتها التطورات العالمية، ووجود فجوة بين المناهج والمقررات وسوق العمل، وضعف استخدام أساليب التقييم والتقويم الحديثة.

معوقات تتعلق بأعضاء هيئة التدريس: وتتمثل في تدني سقف الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، وعدم احترام أفكاره ومعاناته من التسلط الإداري والبيروقراطية، وضعف الوضع المعيشي والحوافز المقدمة له.

الدراسات السابقة:

أجرى كل من **(فراونة والديب، 2022)** دراسة هدفت إلى إظهار دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية، ودراسة حالة جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، والمعوقات التي تحد من ذلك الدور، واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، كما اعتمدت على المقابلات شبه المنظمة، والملاحظة في جمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الجامعة الجزائرية في مجال البحث العلمي، إلا أنها تعاني من عدة معوقات تحول دون إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة، والتي منها: غياب وجود آليات حقيقية لتطبيق نتائج البحوث على أرض الواقع، ضعف الروابط بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، هجرة الكفاءات من الباحثين إلى الخارج، وعدم العودة إلى الجزائر.

وأجرت **(شبيب، 2021)** دراسة هدفت التعرف على المعوقات التي تواجه برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب في تحقيق التنمية المستدامة، وكذا التعرف على واقع برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل الوثائق من خلال عرض وتحليل الأدبيات النظرية التي تناولت برامج الدراسات

العليا، والتنمية المستدامة، وخلص البحث إلى عدد من النتائج أبرزها: تواجه برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب العديد من المعوقات أبرزها: وجود فجوة بين ما تقدمه برامج الدراسات العليا في كلية التربية جامعة إب وبين احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة، نظرا لما تعانيه هذه البرامج من غياب التحديث الدوري لها، وبما يواكب التطورات المعرفية والتكنولوجية المتسارعة؛ ضعف ال إعداد للطلبة في المهارات العلمية والتطبيقية المفترض اكتسابها في أثناء الالتحاق بالبرامج؛ قلة إعداد أعضاء هيئة التدريس المتخصصين، واستخدامهم لطرائق تقليدية في التدريس، وغياب الدورات التأهيلية لهم؛ ضعف توظيف التكنولوجيا الحديثة في مقررات البرامج، وتكرارها، وعدم وجود توصيف لها، وعدم توجيه الأنشطة المصاحبة لها لخدمة المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ضعف ارتباطها باحتياجات سوق العمل والتنمية المستدامة.

وقام كل من **(عربي وجاسم، 2021)** بدراسة هدفت التعرف على مدى تحقيق التنمية المستدامة في المكتبات المركزية الجامعية العراقية، والوقوف على المعوقات التي تحد تحقيق التنمية المستدامة في المكتبات المركزية الجامعية العراقية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، وتكونت عينة الدراسة من (6) مكتبات مركزية، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن المكتبات المركزية الجامعية العراقية لم تستثمر بعضاً من الإمكانيات المتوفرة لها لغرض تحقيق جزءاً من أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل، وأظهرت النتائج أن أبرز المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المستدامة في المكتبات المركزية الجامعية العراقية تتمثل في: غياب الإستراتيجيات، والأمية المعلوماتية لدى القوى العاملة، والحواجز اللغوية، وقلة القوى البشرية المؤهلة، وغياب أو تغييب القادة، وضعف البنية التحتية للمكتبات، وعدم توافر مناهج التعليم وسوق العمل، وقلة إعداد المكتبات المستفيدة من الثورة الرقمية، وهجرة الكفاءات المتخصصة، وغياب الوعي التنموي المستدام.

وأجرى **(الفضالي، 2021)** دراسة هدفت الكشف عن أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، والتعرف إلى أهم المعوقات التي يمكن أن تُعيق تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وتقديم تصور مقترح يُسهم في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (421) عضو هيئة تدريس بالجامعات المصرية المختارة، وتوصلت الدراسة إلى موافقة أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس متطلبات التنمية المستدامة بدرجة (كبيرة)، وأن معوقات تحقيق التنمية المستدامة جاءت بدرجة كبيرة أيضاً، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين استجابات أعضاء هيئة التدريس حول درجة موافقتهم على متطلبات ومعوقات التنمية المستدامة، تبعاً لمتغير النوع (ذكور – إناث)، كما أظهرت وجود فروق دالة إحصائيا بين استجابات أعضاء هيئة التدريس حول درجة موافقتهم على المتطلبات والمعوقات وكانت هذه الفروق في المتطلبات لصالح الأساتذة وذوي التخصص التربوي، وفي المعوقات لصالح المدرسين وذوي التخصص العلمي، وقامت الدراسة بوضع تصور مقترح يُسهم في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في مصر.

كما أجرى كل من **(الحواس والعصيمي، 2020)** دراسة هدفت التعرف على المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030م، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واستخدما الاستبانة أداة للدراسة، وتكونت عينة البحث من عدد (989) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات. وأظهرت نتائج الدراسة موافقة عينة الدراسة على المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030م بدرجة مرتفعة، وأن أبرز المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية تتمثل في قلة معرفة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات التي تمتلكها نظرا لكثر أعباء الجامعات لحل مشاكلها، وتطوير إنتاجها، وانشغال أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالتدريس التدريسية، واعتماد مؤسسات القطاع الخاص على بيوت الخبرة الأجنبية لحل مشاكله.

وقام **(العرفج، 2019)** بدراسة هدفت إلى تحديد المعوّقات التي تحدّ من إسهام الجامعات السعودية لتلبية مطالب التنمية الاقتصادية من خلال وظائفها في إعداد القوى البشرية المؤهلة والكافية لسوق العمل وفي البحث العلمي والتطوير، وقد تبين من خلال بيانات (172) من قياديي الجامعات السعودية والغرف التجارية الصناعية محل الدراسة، باستخدام استبانة ضمت (13) عبارة خاصة بالمعوقات المتعلّقة بوظيفة الجامعات في إعداد القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل، و(12) عبارة خاصة بالمعوقات المتعلّقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي والتطوير، وقد أجمع أفراد عينة الدراسة على ثلاثة من المعوقات المتعلّقة بوظيفة الجامعات في إعداد القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل تحدّ من إسهام الجامعات السعودية بدرجة عالية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية، تتمثل في الاعتماد على التمويل الحكومي مصدرًا وحيدًا لتمويل برامج الجامعات، سيطرة المركزية في نظام الجامعات، وغياب التغذية الراجعة بين سوق العمل والجامعة، كما أجمع أفراد عينة الدراسة على معوقات متعلّقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي تحدّ من إسهام الجامعات السعودية بدرجة عالية

في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية، أبرزها تتمثل في تدني ثقافة دعم البحث العلمي لدى القطاع الخاص، وقصور المشاركة المجتمعية في تمويل البحوث العلمية، وضعف مخصّصات البحث العلمي مقارنة بها في الدول المتقدمة، وضعف حاضنات التكنولوجيا اللازمة لتحويل الإنتاج المعرفي الجديد إلى (سلع/ خدمات)، وغموض دور الجامعة البحثي لدى مؤسسات العمل الإنتاجية.

وهدفت دراسة ليل وآخرين (Leal 2017، et al) إلى استكشاف المعوقات الأساسية التي تعترض انخراط الجامعات في تنفيذ جهود التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهدافها، واستخدم الباحثون الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتم تطبيق هذه الاستبانة المسحية على (300) مستجيب في جامعات مختلفة في جميع أنحاء العالم، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم المعوقات التي تحد من انخراط الجامعات في جهود التنمية هي: نقص الدعم من الإدارة، وعدم وجود التكنولوجيا المناسبة، قلة الوعي والاهتمام، عدم وجود لجنة متخصصة بتنفيذ جهود التنمية، وعدم وجود مبان ذات أداء مستدام، والحواجز الحكومية الأخرى كالقوانين والتشريعات والبيروقراطية والمركزية.

وقام (الخوالدة، 2016) بدراسة هدفت التعرف إلى معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات وهي: الجنس، والجامعة، والكلية، والرتبة، وتكونت عينة الدراسة من (830) عضو هيئة تدريس، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة معوقات استدامة التعليم العالي كانت مرتفعة، وأشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات: الجنس لصالح الذكور في مجالات الإدارة الجامعية، والبحث العلمي والدرجة الكلية للمجالات، ولصالح الإناث في مجال المناهج وطرق التدريس. ولمتغير الجامعة لصالح الجامعات الحكومية في مجالي البحث العلمي، وأوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية، ولصالح الجامعات الخاصة في مجال المناهج وطرق التدريس، ولمتغير الكليات لصالح الكليات الإنسانية، ولمتغير الرتبة لصالح رتبة أستاذ.

وفيما هدفت دراسة موسكيو وفالنتي (Vallanti & Muscio، 2014) إلى التعرف على المعوقات التي تحد من التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة في إيطاليا، في الوقت الذي تتعرض فيه الجامعات لضغوط كبيرة لزيادة تفاعلها مع قطاع الصناعة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهدافها، وقام الباحثان بمسح (197) قسما أكاديميا جامعيا في إيطاليا لمعرفة آراء الأكاديميين حول المعوقات التي تقف أمام تعاونهم مع قطاع الصناعة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأكاديميين في الجامعات الإيطالية يرون أن هناك أربع معوقات رئيسية تحد من التعاون بين الجامعة والصناعة، وهي: عدم التوافق بين حوافز الباحثين وحوافز الشركات، والافتقار إلى الإجراءات الأكاديمية أو الوسطاء لتسهيل التعاون بين الجامعات والشركات الصناعية، وعدم التوافق بين الأهداف الأكاديمية للجامعات وأهداف الشركات الصناعية، والمسافة بين البحث الأكاديمي واحتياجات العمل.

التعقيب على الدراسات السابقة: من خلال عرض الدراسات و الأبحاث السابقة نلاحظ بأنها تنوعت بين دراسة واقع ومدى تحقيق الجامعات للتنمية المستدامة ومتطلباتها، وبين دراسة معوقات إسهام أحد وظائف الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة، وتميزت الدراسة الحالية في تناول معوقات إسهام جميع وظائف الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، كما تميزت الدراسة الحالية كونه لا توجد دراسة محلية –حد علم الباحثين- اهتمت بدراسة معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمسحي كون هذا المنهج يعتمد على وصف الظواهر وجمع المعلومات وتحليلها وتفسير البيانات الخاصة بها.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار خلال العام الدراسي 2023/2022م، والبالغ عددهم (372) عضواً حسب إحصائية من الشؤون الأكاديمية في الجامعة.

عينة الدراسة: قام الباحثان بعمل مسح شامل لجميع أفراد مجتمع الدراسة استجاب منهم (167) عضواً بنسبة (44.89%) من مجتمع الدراسة، ويتوزعون على النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة

المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية
النوع	ذكر	156	93.41
	أنثى	11	6.59
التخصص	تطبيقي	110	65.87
	إنساني	57	34.13
المؤهل العلمي	أستاذ مساعد	88	52.70
	أستاذ مشارك	65	38.92

المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية
	أستاذ	14	8.38
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	64	38.32
	6 -10 سنوات	59	35.33
	أكثر من 10 سنوات	44	26.35

أداة الـــدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بمراجعة الأدب النظري والدراســات و الأبحاث السابقة وقد استفادا من بعض الدراســات ومنها دراســة (المخلفي، 2022)، ودراســة (عربي وجاسم، 2021)، ودراسة (الخوالدة، 2016)، في بناء أداة الدراســة، والتي تكونت بصــورتها الأولية من (33) فقرة قبل عرضها على المحكمين.

صدق أداة الدراسة:

أ) صدق المحكمين: تم عرض الأداة على خبراء متخصصين في مجال الدراســة حيث طلب منهم إبداء آرائهم حول فقرات الاستبانة، من حيث مناسبة الفقرات للمجال الذي تندرج تحته، ومدى وضــوح الفقرات وســلامة الصــياغة اللغوية، وبعد الاطلاع على اقتراحات الخبراء المتخصــصــين (المحكمين) تمإجراء التعديلات التي أشاروا إليها.

ب) صــدق الاتســاق الداخلي: تم التحقق من صــدق الاتســاق الداخلي للأداة عن طريق حســاب معامل ارتباط بيرســون (Pearson Correlation) للفقرات، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (2) معاملات ارتباط الفقرات بالمجال والأداة

رقم الفقرة	ارتباط الفقرة بالمجال	ارتباط الفقرة بالأداة	رقم الفقرة	ارتباط الفقرة بالمجال	ارتباط الفقرة بالأداة
المجال الأول: المعوقات الإدارية والمالية			المجال الثاني: المعوقات الأكاديمية		
1	0.665**	0.574**	1	0.815**	0.817**
2	0.789**	0.649**	2	0.794**	0.728**
3	0.748**	0.664**	3	0.842**	0.813**
4	0.705**	0.646**	4	0.707**	0.583**
5	0.722**	0.622**	5	0.787**	0.706**
6	0.636**	0.648**	6	0.746**	0.680**
7	0.543**	0.527**	7	0.679**	0.573**
8	0.810**	0.811**			
9	0.636**	0.655**			
10	0.627**	0.611**			
11	0.820**	0.757**			
المجال الثالث: المعوقات البحثية			المجال الرابع: المعوقات المجتمعية		
1	0.773**	0.649**	1	0.764**	0.707**
2	0.818**	0.657**	2	0.627**	0.598**
3	0.788**	0.757**	3	0.713**	0.538**
4	0.572**	0.505**	4	0.662**	0.610**
5	0.761**	0.584**	5	0.728**	0.744**
6	0.679**	0.573**			
7	0.699**	0.617**			

من خلال الجدول أعلاه يتضــح أن قيم معامل الارتباط للفقرات مع المجالات تراوحت بين (0.543 – 0.842)، ومع الأداة ككل تراوحت بين (0.527 – 0.813)، وهذه القيم تدل على توفر مستوى مقبول من الصدق للفقرات مع المجالات والأداة ككل.

ثبات أداة الدراسة: للتأكد من ثبات الأداة تم حساب معامل ألفا كرونباخ للمجالات والأداة ككل، وذلك على النحو الموضح في الآتي:

جدول (3) معاملات الثبات

رقم المجال	المجال	معامل الثبات
1	المعوقات الإدارية والمالية	0.851
2	المعوقات الأكاديمية	0.779
3	المعوقات البحثية	0.802
4	المعوقات المجتمعية	0.824
الكلي للأداة		**0.913**

من الجدول أعلاه يتبين أن معامل الثبات للمجالات تراوح بين (0.779 – 0.851)، وللأداة ككل بلغ (0.913)، وتعد جميع قيم هذه المعاملات مقبولة لأغراض هذه الأداة وتطبيقها.

المعالجة الإحصائية: تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة، كما تم استخدام معامل ارتباط بيرسون للتحقق من صدق الأداة، ومعامل الثبات ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الأداة، وللإجابة عن السؤال الأول تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وللإجابة عن السؤال الثاني فقد تم استخدام الاختبار التائي لتعرف الفروق التي تعزى لمتغيرات: النوع، والتخصص، وتم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لتعرف الفروق التي تعزى لمتغيري الدرجة العلمية وسنوات الخبرة.

نتائج الدراسة:

تمإجراء عملية تصحيح للمقياس لغرض تحديد فئات التقدير وفقاً لقيم المتوسطات الكلية على مستوى الفقرات والمجالات والأداة ككل، وذلك كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (4) متوسطات تقديرات درجات الممارسة للمقياس

م	مدى المتوسطات	التقدير
1	1 – 1.80	منخفضة جداً
2	1.81 – 2.60	منخفضة
3	2.61 – 3.40	متوسطة
4	3.41 – 4.20	مرتفعة
5	4.21 – 5	مرتفعة جداً

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

تمت الإجابةِ عن هذا السؤال، باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ل إجابات أفراد العينة لكل مجال من مجالات الأداة والأداة ككل وكما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (5) نتائج الدرجة الكلية لمجالات الأداة مرتبة تنازلياً

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	رتبة المجال	التقدير
المجال الثالث: المعوقات البحثية	4.20	0.603	84.15	1	مرتفعة
المجال الأول: المعوقات الإدارية والمالية	4.03	0.716	80.68	2	مرتفعة
المجال الرابع: المعوقات المجتمعية	3.89	0.656	77.98	3	مرتفعة
المجال الثاني: المعوقات الأكاديمية	3.77	0.688	75.44	4	مرتفعة
الكلي للأداة	**3.97**	**0.666**	**79.57**	**-**	**مرتفعة**

يتبين من الجدول (1) أن المتوسط الحسابي الكلي للأداة بلغ (3.97) بانحراف معياري (0.666) ونسبة مئوية (79.57%) وبدرجة مرتفعة، أي أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن معوقات جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس موجودة بدرجة مرتفعة. ويعزو الباحثان السبب في النتيجة المرتفعة لمعوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة إلى ضعف الوعي بأهمية التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها ومتطلباتها، وإلى ضعف المشاركة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاص والاهتمام بالجوانب النظرية أكثر من الجوانب التطبيقية و الإنتاجية في العملية التعليمية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الحواس، والعصيمي، 2020)، ودراسة (الخوالدة، 2016) التي توصلت إلى أن معوقات تحقيق التنمية المستدامة جاءت بدرجة مرتفعة.

كما يتبين من الجدول أعلاه أن المجال الثالث "المعوقات البحثية" جاء بالرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (4.20) وبدرجة مرتفعة، وجاء المجال الأول "المعوقات الإدارية والمالية" بالرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (4.03) وبدرجة مرتفعة. أما المجال الرابع "المعوقات المجتمعية" فقد جاء بالرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.89) وبدرجة مرتفعة أيضاً، أما المجال الثاني "المعوقات الأكاديمية" فقد جاء بالرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.77) وبدرجة مرتفعة، وبشكل عام يمكن القول بأن المعوقات التي تحد من إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة موجودة بدرجة مرتفعة كما يرى ذلك أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

أما بالنسبة لفقرات كل مجال، فقد كانت النتائج على النحو الآتي:

المجال الأول: المعوقات الإدارية والمالية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتقدير إجابات أفراد العينة عن كل فقرة من فقرات المجال الأول، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والرتبة والتقدير ل إجابات أفراد العينة عن فقرات المجال الأول "المعوقات الإدارية والمالية" مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	التقدير
9	ضعف وجود الدعم والتمويل المالي الحكومي للجامعة	4.40	0.784	88.02	1	مرتفعة جداً
2	قلة توافر الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة في مختلف قطاعات وإدارات الجامعة	4.39	0.620	87.90	2	مرتفعة جداً
4	عدم تخصيص ميزانية مالية لمساهمة الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة	4.38	0.567	87.66	3	مرتفعة جداً
1	غياب التخطيط والاستراتيجيات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة	4.23	0.428	84.79	4	مرتفعة جداً
6	المركزية في اتخاذ القرار وضعف تفويض ومنح السلطات والصلاحيات للقيادات والإدارات في الجامعة	4.22	0.763	84.43	5	مرتفعة جداً
3	محدودية الموارد المالية الذاتية في الجامعة	3.94	0.708	78.80	6	مرتفعة
11	سوء استخدام الموارد المالية المتوفرة لدى الجامعة وهدرها	3.89	0.882	77.96	7	مرتفعة
5	ضعف البنية التحتية والتقنية للجامعة	3.88	0.883	77.60	8	مرتفعة
8	عدم توفر الاستقلال المالي والإداري للجامعة	3.81	0.708	76.28	9	مرتفعة
10	ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة	3.64	0.713	72.81	10	مرتفعة
7	انقطاع رواتب أعضاء هيئة التدريس والإداريين في الجامعة	3.56	0.818	71.25	11	مرتفعة
الكلي للمجال الأول		**4.03**	**0.716**	**80.68**	**-**	**مرتفعة**

يتبين من الجدول (6) أن المتوسط الحسابي الكلي للمجال الأول بلغ (4.03) بنسبة مئوية بلغت (80.68%)، وبدرجة مرتفعة، وبشكل عام يمكن القول أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن المعوقات الإدارية والمالية التي تعيق إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة موجودة بدرجة مرتفعة. وقد جاءت الفقرة التاسعة التي تنص على "ضعف وجود الدعم والتمويل المالي الحكومي للجامعة" في الرتبة الأولى، إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.40) بدرجة مرتفعة جداً، وحصلت الفقرة الثانية التي تنص على "قلة توافر الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة في مختلف قطاعات وإدارات الجامعة" على الرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.39) وبدرجة مرتفعة جداً، في حين جاءت الفقرة الرابعة التي تنص على "عدم تخصيص ميزانية مالية لمساهمة الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة" على الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.38) وبدرجة مرتفعة جداً. أما الفقرة السابعة التي تنص على "انقطاع رواتب أعضاء هيئة التدريس والإداريين في الجامعة" فقد جاءت بالرتبة الحادية عشر والأخيرة، بمتوسط الحسابي (3.56) وبدرجة مرتفعة.

المجال الثاني: المعوقات الأكاديمية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتقدير إجابات أفراد العينة عن كل فقرة من فقرات المجال الثاني، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والرتبة والتقدير ل إجابات أفراد العينة عن فقرات المجال الثاني "المعوقات الأكاديمية" مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	التقدير
2	ضعف استفادة مكتبات الجامعة من الثورة الرقمية	3.96	0.718	79.28	1	مرتفعة
7	ضعف ملاءمة ومواكبة المناهج الجامعية لواقع القطاعات الإنتاجية المحلية	3.88	0.585	77.72	2	مرتفعة
6	ضعف الإقبال على بعض التخصصات الجامعية	3.83	0.577	76.64	3	مرتفعة
5	عدم التوازن بين النمو الكمي وال إعداد النوعي لطلاب الجامعة	3.79	0.684	75.80	4	مرتفعة
1	ضعف ملائمة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات التنمية المستدامة وسوق العمل	3.78	0.703	75.68	5	مرتفعة
4	ضعف وعي العاملين في الجامعة بالتنمية المستدامة	3.62	0.779	72.57	6	مرتفعة
3	هجرة الكفاءات العلمية المتخصصة من الجامعة	3.52	0.767	70.42	7	مرتفعة
الكلي للمجال الثاني		**3.77**	**0.688**	**75.44**	**-**	**مرتفعة**

يتبين من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي الكلي للمجال الثاني بلغ (3.77) بنسبة مئوية بلغت (75.44%)، وبدرجة مرتفعة، وبشكل عام يمكن القول أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن المعوقات الأكاديمية التي تعيق إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة موجودة بدرجة مرتفعة. وقد جاءت الفقرة الثانية التي تنص على "ضعف استفادة مكتبات الجامعة من الثورة الرقمية" في الرتبة الأولى، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.96) بدرجة مرتفعة، وحصلت الفقرة السابعة التي تنص على "ضعف ملاءمة ومواكبة المناهج الجامعية لواقع القطاعات الإنتاجية المحلية" على الرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.88) وبدرجة مرتفعة، في حين جاءت الفقرة السادسة التي تنص على "ضعف الإقبال على بعض التخصصات الجامعية" على الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.83) وبدرجة مرتفعة. أما الفقرة الثالثة التي تنص على "هجرة الكفاءات العلمية المتخصصة من الجامعة" فقد جاءت بالرتبة السابعة والأخيرة، بمتوسط الحسابي (3.52) وبدرجة مرتفعة.

المجال الثالث: المعوقات البحثية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتقدير إجابات أفراد العينة عن كل فقرة من فقرات المجال الثالث، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والرتبة والتقدير ل إجابات أفراد العينة عن فقرات المجال الثالث "المعوقات البحثية" مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	التقدير
6	ضعف ثقة القطاعات الإنتاجية في الأبحاث والدراسات التي تقدمها الجامعة	4.46	0.588	89.34	1	مرتفعة جداً
1	ضعف مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في المؤتمرات العلمية نظرا لعدم توفر الدعم المالي	4.32	0.623	86.46	2	مرتفعة جداً
7	ضعف تواصل الجامعة مع الجامعات المحلية والعالمية في مجال البحث العلمي بما يخدم تحقيق التنمية المستدامة	4.20	0.599	84.19	3	مرتفعة
5	ضعف توجيه الأبحاث والرسائل العلمية في الجامعة نحو القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة	4.19	0.502	83.83	4	مرتفعة
4	عدم وجود سياسة معقولة للجامعة لتثمين الأبحاث العلمية وربطها بالواقع الإنتاجي	4.11	0.619	82.39	5	مرتفعة
2	قلة إنتاج الأوراق العلمية وإصدار المجلات المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية	4.07	0.645	81.43	6	مرتفعة
3	عدم إسهام الأبحاث العلمية للجامعة في الحصول على براءات اختراع	4.07	0.645	81.43	7	مرتفعة
الكلي للمجال الثالث		**4.20**	**0.603**	**84.15**	**-**	**مرتفعة**

يتبين من الجدول (8) أن المتوسط الحسابي الكلي للمجال الثالث بلغ (4.20) بنسبة مئوية بلغت (84.15%)، وبدرجة مرتفعة، وبشكل عام يمكن القول أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن المعوقات البحثية التي تعيق إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة موجودة بدرجة مرتفعة. وقد جاءت الفقرة السادسة التي تنص على "ضعف ثقة القطاعات الإنتاجية في الأبحاث والدراسات التي تقدمها الجامعة" في الرتبة الأولى، إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.46) بدرجة مرتفعة جداً، وحصلت الفقرة الأولى التي تنص على "ضعف مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في المؤتمرات العلمية نظرا لعدم توفر الدعم المالي" على الرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.32) وبدرجة مرتفعة جداً، في حين جاءت الفقرة السابعة التي تنص على "ضعف تواصل الجامعة مع الجامعات المحلية والعالمية في مجال البحث العلمي بما يخدم تحقيق التنمية المستدامة" على الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.20) وبدرجة مرتفعة. أما الفقرة الثالثة التي تنص على "عدم إسهام الأبحاث العلمية للجامعة في الحصول على براءات اختراع" فقد جاءت بالرتبة السابعة والأخيرة، بمتوسط الحسابي (4.07) وبدرجة مرتفعة.

المجال الرابع: المعوقات المجتمعية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتقدير إجابات أفراد العينة عن كل فقرة من فقرات المجال الرابع، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والرتبة والتقدير ل إجابات أفراد العينة عن فقرات المجال الرابع "المعوقات المجتمعية" مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	التقدير
2	ضعف التواصل والتعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع بما فيها القطاعات الإنتاجية	4.23	0.610	84.67	1	مرتفعة جداً
5	عدم وجود جهة مختصة يتم من خلالها تسويق خدمات الجامعة لمؤسسات المجتمع	4.09	0.583	81.91	2	مرتفعة
4	ضعف الاستقرار المجتمعي بسبب ظروف الحرب	3.92	0.791	78.44	3	مرتفعة
3	ضعف وعي أفراد المجتمع بمفهوم التنمية المستدامة	3.63	0.688	72.69	4	مرتفعة
1	غياب إشراك المجتمع في إعداد الخطط والإستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة	3.61	0.609	72.21	5	مرتفعة
الكلي للمجال الرابع		**3.89**	**0.656**	**77.98**	**-**	**مرتفعة**

يتبين من الجدول (9) أن المتوسط الحسابي الكلي للمجال الرابع بلغ (3.89) بنسبة مئوية بلغت (77.98%)، وبدرجة مرتفعة، وبشكل عام يمكن القول أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن المعوقات المجتمعية التي تعيق إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة موجودة بدرجة مرتفعة. وقد جاءت الفقرة الثانية التي تنص على "ضعف التواصل والتعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع بما فيها القطاعات الإنتاجية" في الرتبة الأولى، إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.23) بدرجة مرتفعة جداً، وحصلت الفقرة الخامسة التي تنص على "عدم وجود جهة مختصة يتم من خلالها تسويق خدمات الجامعة لمؤسسات المجتمع" على الرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.09) وبدرجة مرتفعة، في حين جاءت الفقرة الرابعة التي تنص على "ضعف الاستقرار المجتمعي بسبب ظروف الحرب" على الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.92) وبدرجة مرتفعة. أما الفقرة الأولى التي تنص على "غياب إشراك المجتمع في إعداد الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة" فقد جاءت بالرتبة الخامسة والأخيرة، بمتوسط الحسابي (3.61) وبدرجة مرتفعة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

والذي ينص على: " هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات: (النوع، التخصص، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة)؟".

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام الاختبار التائي للكشف عن الفروق التي تعزى إلى متغيرات: النوع، والتخصص، واستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق التي تعزى إلى متغيرات: المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وذلك على النحو الآتي:

أ) النتائج المتعلقة بمتغير النوع:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتم استخدام اختبار T-Test لمعرفة نتائج الفروق بين الفئتين على مستوى كل مجال من مجالات الأداة والأداة ككل، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (10) نتائج اختبار (T-Test) لعينتين مستقلتين لدلالة الفروق تبعاً لمتغير النوع

المجال	فئات المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المجال الأول	ذكر	156	4.0315	.19310	0.723	165	.471
	أنثى	11	4.0744	.13976			
المجال الثاني	ذكر	156	3.7766	.28021	0.717	165	.474
	أنثى	11	3.7143	.24744			
المجال الثالث	ذكر	156	4.2207	.20676	3.051	165	.314
	أنثى	11	4.0260	.16682			
المجال الرابع	ذكر	156	3.9051	.25648	1.082	165	.281
	أنثى	11	3.8182	.27502			

المجال	فئات المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الكلي للأداة	ذكر	156	3.9951	.13667	1.403	165	.163
	أنثى	11	3.9364	.08750			

- **قيمة مستوى الدلالة عند (0.05).**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة (t) دالة إحصائياً على المستوى الكلي للأداة حيث إن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.163)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على مستوى الكلي الأداة تعزى لمتغير النوع. كما يتبين من الجدول أعلاه؛ أن قيمة (t) دالة إحصائياً لجميع المجالات حيث إن قيمة مستوى الدلالة لها أكبر من (0.05)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على مستوى الكلي الأداة تعزى لمتغير النوع.

ويعزو الباحثان السبب في عدم وجود فروق إلى تشابه الظروف والمهام سواء للذكور أو الإناث وتجانس الأعمال التي يؤديها أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الفضالي، 2021) والتي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الخوالدة، 2016) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع على المستوى الكلي لصالح الذكور.

ب) النتائج المتعلقة بمتغير التخصص:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتم استخدام اختبار T-Test لمعرفة نتائج الفروق بين الفئتين على مستوى كل مجال من مجالات الأداة والأداة ككل، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (11) نتائج اختبار (T-Test) لعينتين مستقلتين لدلالة الفروق تبعاً لمتغير التخصص

المجال	فئات المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المجال الأول	تطبيقي	110	3.9992	.15157	2.999	80.820	.064
	إنساني	57	4.1021	.23498			
المجال الثاني	تطبيقي	110	3.7494	.23794	1.342	85.182	.183
	إنساني	57	3.8170	.34016			
المجال الثالث	تطبيقي	110	4.2091	.17807	0.093	83.605	.926
	إنساني	57	4.2055	.26177			
المجال الرابع	تطبيقي	110	3.8655	.20111	2.062	77.602	.143
	إنساني	57	3.9649	.33407			
الكلي للأداة	تطبيقي	110	3.9676	.08714	2.627	68.596	.095
	إنساني	57	4.0368	.18895			

- **قيمة مستوى الدلالة عند (0.05).**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة (t) دالة إحصائياً على المستوى الكلي للأداة حيث إن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.095)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على مستوى الكلي الأداة تعزى لمتغير التخصص. كما يتبين من الجدول أعلاه؛ أن قيمة (t) دالة إحصائياً لجميع المجالات حيث إن قيمة مستوى الدلالة لها أكبر من (0.05)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على مستوى الكلي الأداة تعزى لمتغير التخصص.

ويعزو الباحثان السبب في عدم وجود فروق إلى تقارب المهام التدريسية سواء للتخصصات التطبيقية أو للتخصصات الإنسانية وتقارب الأعمال التي يؤديها أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار رغم اختلاف التخصص إلا أن جميع أفراد العينة يرون أن هناك معوقات تحد من إسهام الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة. وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الفضالي، 2021) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص ولصالح التخصص التطبيقي، كما تختلف مع نتيجة دراسة (الخوالدة، 2016)

والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص لصالح الإنساني.

ج) النتائج المتعلقة بمتغير الدرجة العلمية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة نتائج الفروق بين الفئات على مستوى كل مجال من مجالات الأداة وعلى المستوى الكلي للأداة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير الدرجة العلمية

المجال	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الأول	أستاذ مساعد	88	4.0620	.22922
	أستاذ مشارك	65	4.0000	.12239
	أستاذ	14	4.0195	.15616
المجال الثاني	أستاذ مساعد	88	3.7679	.30808
	أستاذ مشارك	65	3.7560	.22969
	أستاذ	14	3.8776	.27936
المجال الثالث	أستاذ مساعد	88	4.2289	.22773
	أستاذ مشارك	65	4.1956	.18994
	أستاذ	14	4.1327	.16302
المجال الرابع	أستاذ مساعد	88	3.8932	.32084
	أستاذ مشارك	65	3.8954	.15045
	أستاذ	14	3.9571	.21018
الكلي	أستاذ مساعد	88	4.0042	.16554
	أستاذ مشارك	65	3.9713	.08414
	أستاذ	14	4.0024	.09911

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك فروقا ظاهرية بين المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير الدرجة العلمية ولتعرف دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين تبعا لمتغير الدرجة العلمية كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (13) نتائج اختبار التباين لدلالة الفروق تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	.147	2	.073	2.062	.131
	داخل المجموعات	5.847	164	.036		
	المجموع	5.994	166			
المجال الثاني	بين المجموعات	.174	2	.087	1.128	.326
	داخل المجموعات	12.649	164	.077		
	المجموع	12.823	166			
المجال الثالث	بين المجموعات	.128	2	.064	1.463	.234
	داخل المجموعات	7.166	164	.044		
	المجموع	7.294	166			
المجال الرابع	بين المجموعات	.051	2	.026	.382	.683
	داخل المجموعات	10.979	164	.067		
	المجموع	11.030	166			
الكلي	بين المجموعات	.042	2	.021	1.171	.313
	داخل المجموعات	2.965	164	.018		
	المجموع	3.007	166			

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة (F) دالة إحصائياً على المستوى الكلي للأداة حيث إن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.313)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على مستوى الكلي الأداة تعزى لمتغير الدرجة العلمية. كما يتبين من الجدول أعلاه؛ أن قيمة (F) دالة إحصائياً لجميع المجالات حيث إن قيمة مستوى الدلالة لها أكبر من (0.05)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على مستوى مجالات الأداة تعزى لمتغير الدرجة العلمية. وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الخوالدة، 2016) التي أظهرت وجود فروق إحصائية تبعا لمتغير الدرجة العلمية لصالح درجة أستاذ.

ه) النتائج المتعلقة بمتغير سنوات الخبرة:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة نتائج الفروق بين الفئات على مستوى كل مجال من مجالات الأداة وعلى المستوى الكلي للأداة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير سنوات الخبرة

المجال	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الأول	5 سنوات فأقل	64	4.0881	.23582
	6 – 10 سنوات	59	4.0000	.16192
	أكثر من 10 سنوات	44	4.0021	.12475
المجال الثاني	5 سنوات فأقل	64	3.8304	.34138
	6 – 10 سنوات	59	3.7070	.23191
	أكثر من 10 سنوات	44	3.7760	.20986
المجال الثالث	5 سنوات فأقل	64	4.2545	.22833
	6 – 10 سنوات	59	4.1646	.21521
	أكثر من 10 سنوات	44	4.1981	.15775
المجال الرابع	5 سنوات فأقل	64	3.9219	.34294
	6 – 10 سنوات	59	3.9254	.16145
	أكثر من 10 سنوات	44	3.8318	.20660
الكلي	5 سنوات فأقل	64	4.0391	.17704
	6 – 10 سنوات	59	3.9576	.09506
	أكثر من 10 سنوات	44	3.9667	.07908

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك فروقا ظاهرية بين المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير سنوات الخبرة ولتعرف دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين تبعا لمتغير سنوات الخبرة كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (15) نتائج اختبار التباين لدلالة الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	.300	2	.150	4.323	.065
	داخل المجموعات	5.694	164	.035		
	المجموع	5.994	166			
المجال الثاني	بين المجموعات	.468	2	.234	3.104	.084
	داخل المجموعات	12.355	164	.075		
	المجموع	12.823	166			
المجال الثالث	بين المجموعات	.253	2	.127	2.951	.076
	داخل المجموعات	7.041	164	.043		
	المجموع	7.294	166			
المجال الرابع	بين المجموعات	.273	2	.137	2.083	.128
	داخل المجموعات	10.757	164	.066		

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
	المجموع	11.030	166			
الكلي	بين المجموعات	.240	2	.120	7.099	.104
	داخل المجموعات	2.768	164	.017		
	المجموع	3.007	166			

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة (F) دالة إحصائياً على المستوى الكلي للأداة حيث إن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.104)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على مستوى الكلي الأداة تعزى لمتغير سنوات الخبرة. كما يتبين من الجدول أعلاه؛ أن قيمة (F) دالة إحصائياً لجميع المجالات وهي قيم أكبر من (0.05)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على مستوى مجالات الأداة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الاستنتاجات:

بناء على ما تم عرضه سابقاً من نتائج، نستنتج الآتي:

- أن معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بشكل عام جاءت بدرجة موافقة مرتفعة.
- أن المعوقات الإدارية والمالية التي تحد من إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بشكل عام جاءت بدرجة موافقة مرتفعة.
- أن المعوقات الأكاديمية التي تحد من إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بشكل عام جاءت بدرجة موافقة مرتفعة.
- أن المعوقات البحثية التي تحد من إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بشكل عام جاءت بدرجة موافقة مرتفعة.
- أن المعوقات المجتمعية التي تحد من إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بشكل عام جاءت بدرجة موافقة مرتفعة.
- أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات إسهام جامعة ذمار في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات: (النوع، التخصص، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة).

التوصيات: في ضوء النتائج يوصي الباحثان القيام بالآتي:

- إعداد ورش العمل والندوات التثقيفية والتوعوية لتوعية العاملين في الجامعة بأهمية التنمية المستدامة.
- ضرورة تفعيل مبادئ الحوكمة وتطبيقها في العمل بجامعة ذمار.
- فتح قنوات تواصل بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات والجهات الداعمة.
- وضع الخطط الاستراتيجية وربطها بأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها.
- العمل الجاد على الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات التنمية المستدامة وسوق العمل.
- تحديث وتطوير المقررات والمناهج الدراسية في الجامعة وربطها بمتطلبات القطاعات الإنتاجية المحلية.
- فتح التخصصات والبرامج الجامعية النوعية التي تلبي متطلبات التنمية المستدامة وسوق العمل.
- ضرورة ايجاد الحلول الفاعلة لتحسين أوضاع أعضاء هيئة التدريس والإداريين في الجامعة.
- تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لقيادات الجامعات والإداريين وفق متطلبات التنمية المستدامة.
- ضرورة التحول نحو اللامركزية وتفويض ومنح الصلاحيات والمرونة في سبيل تعزيز المبادرات والابتكارات والإبداعات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- العمل الجاد على توفير البنية التحتية والتقنية والكوادر المؤهلة لتسهيل العمل بالجامعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- انشاء صندوق خاص لتوفير التمويل اللازم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنظيم آليات قبول التبرعات والهبات والمساهمات المالية للصندوق من خارج الجامعة.
- تفعيل سبل التعاون بين الجامعة والجامعات المحلية والعالمية في مجال البحث العلمي وفق متطلبات التنمية المستدامة.
- تعزيز التواصل والتعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع بما فيها القطاعات الإنتاجية والصناعية.

المقترحات:

يقترح الباحثان إجراء الدراسات المستقبلية الآتية:

- إجراء دراسة للكشف عن معوقات إسهام جامعات يمنية أخرى في تحقيق التنمية المستدامة.
- إجراء دراسة للتعرف إلى درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية.
- إجراء دراسة للكشف عن دور القيادات الجامعية اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- إجراء دراسة للكشف عن مدى إسهام الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة.
- إجراء دراسة عن دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة وربطها بمتغيرات أخرى.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيمي، نادية. (2013). دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.
- حجازي، عبد الحميد أحمد. (2017). تقويم مناهج الأحياء للمرحلة الثانوية في ضوء أبعاد وقضايا التنمية المستدامة. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي التاسع عشر: التربية العلمية والتنمية المستدامة، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، 193 – 224.
- الحواس، حمد خالد، والعصيمي، أحمد محمد. (2020). المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030م. بحث منشور، مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، 1 (3)، 187-225.
- الخطيب أحمد. (2008). التعليم العالي "الإشكاليات والتحديات"، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن.
- الخوالدة، تيسير محمد. (2016). معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية. بحث منشور، دراسات، العلوم التربوية، 43 (1)، 67-87.
- الزبني، نوادر مربح، والحضيف، نجلاء محمد. (2023). واقع الدور التربوي للمدرسة الثانوية بمنطقة حائل التعليمية في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة من وجهة نظر معلماتها. بحث منشور، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 7 (8)، 44-66.
- شبيب، إيتهال محمد. (2021) المعوقات التي تواجه برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب في تحقيق التنمية المستدامة. بحث منشور، مجلة جامعة البيضاء، 3 (2)، الإصدار (7) – أغسطس.
- عليوي، معاذ صبحي، وزيود، أسماء أيسر، وأبو عياش، مها نواف. (2022). دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية. بحث منشور، مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية، 2 (6)، 222-246.
- عربي، خلود علي، وجاسم، جعفر حسن. (2021). معوقات تحقيق التنمية المستدامة في المكتبات الجامعية العراقية. بحث منشور، المجلة العراقية للمعلومات، 22 (1، 2)، 136-157.
- العرفج، نورة عبد اللطيف. (2019). معوقات إسهام الجامعات السعودية في التنمية الاقتصادية. بحث منشور، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (110)، 143-180.
- العوضي، رأفت محمد. (2013). متطلبات التنافسية العالمية في جامعة القدس المفتوحة، رسالة دكتوراة غير منشورة، الكلية النوعية للتربية، جامعة القاهرة، مصر.
- فروانة، حازم أحمد، والديب، سليمان سلامة. (2022). دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية– دراسة حالة جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. بحث منشور، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 6 (2)، 265-276.
- الفضالي، محمد محمد. (2021). متطلبات تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. بحث منشور، مجلة العلوم التربوية، 29 (4)، 1-84.
- الكبيسي، عبد الله جمعة، وقمبر، محمود مصطفى. (2001). دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع. دار الثقافة للطبع والنشر والتوزيع، الدوحة، قطر.
- الكرد، ضياء أحمد. (2018). الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة. بحث مقدم لمؤتمر "التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة" التي تنظمه كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية جامعة النجاح الوطنية، 1-20.
- كسناوي، محمود محمد. (2001). توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع - توجهات مستقبلية) "ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية.. توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
- محمد، أحمد آدم. (2015). دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان "دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا". بحث منشور، مجلة جرش للبحوث والدراسات، 16 (1)، 315-338.
- المخلفي، عبد الله مرزوق. (2022). معوقات إسهام البحوث التربوية في تحقيق التنمية المستدامة وسبل التغلب عليها. بحث منشور، المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات بالوطن العربي، خلال الفترة 11-13 فبراير، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- منظمة الأمم المتحدة، (2023)، أهداف التنمية المستدامة، متوفر عبر الإنترنت، عبر الرابط https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-%20%20development-goals

Practice (pp. 49-70). Dordrecht: Kluwer Academic.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Anne E، Egelston، (2012). Sustainable development: A history. edition Springer، New York.
- Atikisson، Alan. (2009). The Isis Agreement: How Sustainability Can Improve Organizational Performance and Transform The World، Earthscan Dunstan House، London.
- Byrch، Christine، et al (2009). Sustainable Development: What does it really mean.؟ University of Auckland Business Review، 11 (1)، 1 – 7.
- Clark et. aL، (2007). Politics and Society in the Developing world، Britshe Library Cataloguing-in- Publication Data.
- Filho، J، (2009)، Universities and role models sustainable development، EUA.
- Jared، Skye. (2019). "Why Is Sustainable Development Important?" www.greenliving.lovetoknow.com، Retrieved 2019-04-12. Edited.
- Leal Filho، W.، Wu، Y. C. J.، Brandli، L. L.، Avila، L. V.، Azeiteiro، U. M. Caeiro، S.، & Madruga، L. R. D. R. G. (2017). Identifying and overcoming obstacles to the implementation of sustainable development at universities. Journal of Integrative Environmental Sciences، 14(1)، 93-108.
- Marina، Gurbo. (2017). "Why are Sustainable. United Nations، Agenda 21، chapter (6)، (2017-06-15).
- Muscio، A.، & Vallanti، G. (2014). Perceived obstacles to university–industry collaboration: Results from a qualitative survey of Italian academic departments. Industry and Innovation، 21(5)، 410-429.
- Sterling، S. (2004). Higher Education، Sustainability and the Role of Systemic Learning. In P. B. Corcoran، & A. E. J. Wals (Eds.)، Higher Education and the Challenge of Sustainability: Problematics، Promise and